صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

بيان صحفي رقم 12/262
للنشر الفوري
١٨ يوليو ٢٠١٢

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، بشأن تعزيز رقابة الصندوق

أصدرت اليوم السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، البيان التالي في واشنطن العاصمة:

تأتي موافقة المجلس التنفيذي اليوم على "القرار المعني بالرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف" وإصدار "تقرير تجريبي بشأن القطاع المالي" بمثابة خطوتين مهمتين نحو بداية جديدة في كيفية ممارسة الصندوق لأعمال الرقابة ــ حيث يقوم بمتابعة وتقييم اقتصادات البلدان الأعضاء وتطورات البيئة الاقتصادية والمالية العالمية. فنظرا للبيئة الاقتصادية العالمية الحالية بكل تحدياتها وروابطها الوثيقة المتبادلة، يتعين وجود رقابة فعالة تتيح الرصد المبكر للمخاطر وتقدم المشورة في الوقت المناسب حول السياسات الملائمة. وبينما يظل الإشراف على سياسات سعر الصرف المطبقة في البلدان الأعضاء محورا رئيساً في عمل الصندوق الرقابي كما ورد في اتفاقية تأسيسه، فسوف يكون القرار الجديد أساساً لمشاركة الصندوق بمزيد من الفعالية في جهود البلدان الأعضاء بشأن سياساتها الاقتصادية والمالية المحلية.

وإلى جانب الجهود الأخرى المبذولة لتنفيذ خطة العمل التي أعددتها وصدرت في أكتوبر ٢٠١١ لتعزيز العمل الرقابي، ستؤدي التحسينات على هذين الصعيدين إلى زيادة قدرة الصندوق على معالجة الآثار الممكنة على الاستقرار العالمي بسبب تداعيات السياسات التي تنتهجها البلدان الأعضاء؛ كما ستكفل متابعة أكثر شمولا لمدى استقرار القطاعات الخارجية في هذه البلدان؛ وتعمل على إشراكها في حوار بناء لمعالجة القضايا ذات الأهمية العالمية.

أولا، سيعمل القرار الجديد المعني بالرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف على تحقيق الأهداف التالية:

- المساهمة في ضمان اتساق تقييمات الصندوق وآرائه المتعلقة بكل اقتصاد من اقتصادات البلدان الأعضاء وبالاستقرار العالمي؛
- استخدام مشاورات المادة الرابعة كأداة لكل من الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف؛

- تأكيد الأهمية التي يعلقها الصندوق على سياسة سعر الصرف والسياسات المحلية في البلدان الأعضاء؛
- ضمان التغطية الملائمة للتداعيات المترتبة على سياسات البلدان الأعضاء والتي قد تؤثر على الاستقرار العالمي؛
- توضيح أساليب الرقابة متعددة الأطراف ووضع إطار لما يمكن إجراؤه من مشاورات على أساس متعدد الأطراف.

ويتضح من الموافقة على القرار وجود تأييد بالغ القوة للطريقة المستخدمة في تعزيز رقابة الصندوق ولمسؤوليات كل من الصندوق والبلدان الأعضاء في هذا السياق. وأتوقع أن يقود هذا الدعم إلى مزيد من الفعالية في مشورة الصندوق لبلدانه الأعضاء بشأن سياساتها الاقتصادية.

ثانياً، إن الهدف من التقرير التجريبي الذي أعده خبراء الصندوق بشأن القطاع الخارجي هو زيادة فعالية الرقابة على القطاع الخارجي. ففي هذا التقرير:

- يتم إجراء تقييم متعمق ومتزامن لما يستجد من تطورات في المراكز الخارجية العالمية للاقتصادات الكبرى، والإشارة إلى ردود الأفعال الممكنة على مستوى السياسة الاقتصادية.
- يُستخدَم المنهج التجريبي الجديد لتقدير الأرصدة الخارجية، إلى جانب التقدير الاستنسابي، مع الإقرار بأوجه عدم اليقين التي تنطوي عليها هذه التقديرات.
- يُستفاد من توصيات "مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات"، والفلسفة التي يقوم عليها القرار الجديد، عن طريق الجمع بين الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف في تقرير واحد.
- يتم توسيع نطاق الرقابة التي يجريها الصندوق على القطاع الخارجي بحيث يشمل، بشكل منتظم وإلى جانب أسعار الصرف، الرقابة على الحسابات الجارية وتراكم الاحتياطيات ومقاييس تدفق رأس المال والأصول والخصوم الخارجية.

ويصدر الصندوق هذا التقرير على أساس تجريبي ويتطلع إلى تنقيح المنهجية الجديدة والتحليل الجديد المستخدمين فيه على مدار الشهور القادمة. وبالطبع، يرحب الصندوق بأي آراء أو تعليقات على التقرير ومنهجيته الجديدة.

ويؤدي التقدم على هذين الصعيدين إلى تعزيز التزام الصندوق بالعناصر الأساسية في ممارسة عمله الرقابي، وهي الحوار والإقناع، والإنصاف، والصراحة، ومراعاة الظروف في كل بلد عضو، والاتساق داخل الإطار متعدد الأطراف.